ملامح التعليم الجامعي المفتوح بدولة الكويت وسبل تفعيله*

إعداد

ضياء أحمد السيد صالح الرفاعى** أ.د/ بيومي محمد ضحاوى
د/عبد الخالق فؤاد محمد

أولاً: الإطار العام للبحث:

مقدمة البحث ومشكلته:

أصبح التعليم الجامعي المفتوح مطلباً أساسياً فى مجتمعات اليوم؛ لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم الجامعي، وتوفير فرص التدريب والتعليم المستمر لجميع الأفراد لمواكبة المعدلات السريعة للتغير التكنولوجى والاجتماعى فى المجالات المهنية والفنية، وباعتباره بديلاً أو مكملاً للدراسة التقليدية بالجامعات، وأداة لتحقيق الاتجاه الجديد نحو التعليم الجامعى للجميع، وبوصفه وسيلة اقتصادية لنشر التعليم بين القطاعات المختلفة التى حُرمت منه.

كما أصبح بديل لحل إشكالية ضعف الطاقة الاستيعابية في الجامعات والكليات، وتفعيل أساليب التعليم والتعلم الحديثة، علاوة على أهمية التعليم المفتوح كخيار استراتيجي للتعليم العالي. وتتزايد أهمية هذا الخيار- كما أشار تقرير مشروع الجامعة العربية المفتوحة عام ١٩٩٨م- في أن الاتجاه المستقبلي العالمي للتعليم نحو التعليم المفتوح والتعلم عن بعد في نمو مستمر، كما أشار إلى أن عولمة التعليم، وضعف الكفاية الداخلية لمعظم الجامعات العربية، والنمو السكاني المتنامي في الوطن العربي، وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، وتزايد

(*) بحث مشتق من رسالة دكتوراه الفلسفة فى التربية، تخصص تربية مقارنة وإدارة تعليمية للباحثة ضياء أحمد السيد صالح الرفاعى تحت إشراف:

أ.د/ بيومي محمد ضحاوى: أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية- جامعة قناة السويس

د/عبد الخالق فؤاد محمد: مدرس الإدارة التعليمية- جامعة قناة السويس.

**طالبة دكتوراه كويتية بكلية التربية بالإسماعيلية جامعة قناة السويس

الإنفاق على التعليم، والتقدم التقني، وحاجة سوق العمل وبعض المؤسسات الحكومية إلى تخصصات لا تتوفر في الجامعات التقليدية، ونمطية وبيروقراطية هذه الجامعات؛ عوامل تُحتم على المهتمين والقائمين على التعليم العالي الاستفادة من التجارب الناجحة التي خاضتها بعض الدول المتقدمة في مجال التعليم الجامعي المفتوح (١).

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول أن نظام التعليم المفتوح قد حظي باهتمامٍ كبيرٍ من قبل المهتمين والقائمين على التعليم العالي في معظم الدول العربية منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى الآن، وقد عزز هذا الاتجاه التطورات التقنية المتسارعة التي سهلت الاتصال بين الدارسين من جهة، ومدرسيهم والمراكز الدراسية من جهة أخرى.

وعلى الرغم من توجهات المجتمع الكويتي والدولة نحو التوسع فى التعليم المفتوح وتعميق التخصصات بمراكزه، إلا أن الواقع يدل على أن هناك عديد من المشكلات التي تواجه هذا النمط الجديد من أنماط التعليم الجامعي بالكويت، والتي من بينها ما يلي (٢): ضعف استقلالية وحرية مراكز التعليم الجامعى المفتوح بالكويت، وحاجتها إلى تنظيم إداري متميز وفعال، ولم يراع في تشكيل الهيكل التنظيمي لمراكز التعليم المفتوح بالكويت تمثيل الجامعات، والهيئات المجتمعية، وأجهزة البث الإذاعي والتليفزيوني، علاوة على الحاجة إلى دعم قواعد البيانات فى ميدان التعليم الجامعى المفتوح بالكويت وما تقدمه من برامج وما يواجهها من مشكلات لتفعيل مخرجات النظام، بالإضافة إلى أن هناك قلة فى الكفاءات المتخصصة فى مجال التعليم المفتوح، علاوة على غياب دور المرشد الأكاديمي فى بعض برامج التعليم المفتوح.

تتضح مما سبق أن هناك بعض أوجه القصور فى نظام التعليم الجامعي المفتوح بدولة الكويت، مما يتطلب إنشاء جامعة مفتوحة تتميز بإدارة قادرة على تحقيق أهدافها، ومن هنا يمكن تحديد مشكلة الدراسة فى السؤال الرئيس التالي:

ما أهم سبل وتوجهات تفعيل التعليم الجامعى المفتوح بدولة الكويت؟

هذا ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

- ما أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي؟
- ما ابرز التوجهات المستقبلية للجامعات في دول التعاون الخليجي؟
- ما ملامح التطوير فى النظام التربوي والتعليمي بدولة الكويت؟
- ما أهم ملامح نظام التعليم الجامعى المفتوح فى دولة الكويت؟
- ما أهم سبل تفعيل التعليم الجامعى المفتوح بدولة الكويت؟

منهجية البحث:

يعد المنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب لطبيعة البحث، لكونه يساعد فى وصف أبعاد الظاهرة أو المشكلة مع تحديد أبعادها ومن ثم تيسير طرح رؤية تحليلية ونقدية للوصول إلى الأساليب المختلفة التي يمكن الأخذ بها في مواجهة هذه المشكلة (٣).

حدود البحث:

يقتصر البحث الحالي من حيث الموضوع على ملامح التعليم المفتوح وأهم المبررات التي دعت إليه، ومن حيث المكان فإن البحث الحالي يقتصر على دولة الكويت.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى عرض أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي، علاوة على حصر أبرز التوجهات المستقبلية للجامعات الخليجية وأهم المستحدثات التكنولوجية التي تدعم التعلم الذاتي والتعليم للجميع.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أنه يسعى لتقديم بعض السبل المقترحة التي تسهم فى توفير فرص تعليمية لجميع الفئات الراغبة فى مواصلة تعليمها الجامعي، وبالتالي من الممكن أن يفيد هذا المقترح المسئولين عن التعليم غير التقليدي، والتفكير فى إنشاء جامعة مفتوحة مستقلة بدولة الكويت؛ مما يؤدى إلى تحقيق طموحات المجتمع ومواكبة التقدم التكنولوجي.

مصطلحات البحث:

التعليم الجامعى المفتوح Open Education :

كما تعرفه منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) على أنه: نشاط تعليمي منظم يعتمد فى التعليم على المادة التعليمية؛ حيث لا يوجد حدود للدراسة بالنسبة للمدة أو للوصول إلى المعلومة أو المكان(٤).

ويرى جمال محمد أبو الوفا وسلامة عبد العظيم حسين التعليم المفتوح على أنه: شكل من أشكال التعليم يقوم على التجاوب مع المتعلم على أساس سلوكه الفردي وحاجاته وخصائصه، حتى يتمكن من التعليم بصورة أكثر إنتاجية، مع إعطائه أكبر قدر ممكن من حرية الاختيار للنشاط الذي يريده (٥).

ويعرفه أحمد حسين اللقانى وعلى أحمد الجمل على أنه: أحد نظم التعليم التي تهدف لإحداث التعلم بطريقة مقصودة، وله مدخلاته وعملياته ومخرجاته، ويتميز بخصائص معينة، مثل: التحرر من السن والمجموع، وحرية اختيار برامج الدراسة التي تناسبه، ولا يلتزم فيها الطالب بزمن محدد للانتهاء من الدراسة، يعتمد على الاستخدام المكثف للمواد التعليمية الذاتية، ووسائل الاتصال الحديثة (٦).

وفى ضوء ما تم عرضه من مفاهيم يمكن تعريف التعليم الجامعي المفتوح إجرائياً على أنه: نظام تعليمي على المستوى الجامعي متاح لجميع الأفراد؛ بحيث يدرس الطلبة حسب ظروفهم وحاجاتهم وإمكاناتهم، ويتسم بالمرونة والتحرر من الشروط الرسمية للنظام التقليدي، ويعتمد بشكل كبير على أسلوب التعلم الذاتي.

الدراسات السابقة:

تتعدد الدراسات التي تناولت التعليم المفتوح ما بين الدراسات العربية والأجنبية ، وذلك كما يلي:

١- رؤية مستقبلية للتعليم الجامعي المفتوح بجمهورية مصر العربية فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة (٢٠٠١) (٧):

استهدفت الدراسة التعرف على اتجاهات وخبرات الدول المتقدمة فى مجال التعليم الجامعي المفتوح، والتوصل إلى بعض المعطيات التي يمكن الاستفادة منها فى الرؤية المستقبلية لتطوير التعليم الجامعي المفتوح فى جمهورية مصر العربية، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها : وضع رؤية مستقبلية للتعليم الجامعي المفتوح بجمهورية مصر العربية من حيث: الفلسفة،الأهمية، الأهداف،الإجراءات، وملامح هذه الرؤية وتشمل (المدخلات، العمليات،المخرجات)، وأيضا الاحتياطات الواجب مراعاتها لنجاحها، وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها: إعادة النظر فى شروط الالتحاق بالتعليم الجامعي المفتوح بما يتماشى مع الهدف من إنشائه، وأن تتنوع التخصصات لتقابل احتياجات الدارسين.

٢- التعليم الجامعي المفتوح: نموذج للتأهيل التربوي عن بعد (٢٠٠٥) (٨):

استهدفت الدراسة التعرف على التعليم الجامعي المفتوح والتعليم عن بعد كنموذج مبتكر للتأهيل التربوي الجامعي بشكل خاص كتجربة مستقبلية، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها: أن التعليم عن بعد ونموذجه التربوي (الجامعة المفتوحة) قد وجد لإتاحة الفرص التعليمية المناسبة لكل الراغبين فى التعليم الجامعي واستجابة لتزايد الطلب على هذا التعليم، إلى جانب تلبية حاجات المجتمع من مختلف جوانب الحياة من متخصصين ومهرة وفنيين فضلاً عن العاملين بالوسائل التكنولوجية وتطوير استخدام برامجها،

كما أن الجامعة المفتوحة لا يمكن لها أن تحل محل التعليم التقليدي، وإنما هي تعليم مواز له، ولأنه يسهم فى تحقيق الطلب المتزايد على التعليم، وبأقل كلفة دون التأثير على التعليم التقليدي.

٣- تقييم نظام التعليم المفتوح و التعليم عن بعد: دراسة حالة بجامعة أنديرا غاندي الوطنية المفتوحة (٢٠٠٤) ([٩]) :

استهدفت الدراسة تقييم نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد بجامعة أنديرا غاندي الوطنية المفتوحة من حيث جوانب القوة والضعف، وأيضا تقييم وتطوير البرامج المقدمة فى مرحلة الدراسات العليا بالجامعة المفتوحة، وتوفير برامج لتلبية احتياجات التنمية المهنية للمعلمين، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: إن هناك جوانب قوة فى نظام التعليم المفتوح بالجامعة ومنها: اعتماد الطلبة على أساليب التعلم الذاتي بنسبة كبيرة، ونوعية برامج الدراسات العليا تفي باحتياجات الطلبة، توفير وسائط متنوعة للتعلم عن بعد، بينما تعددت جوانب ضعف نظام التعليم المفتوح ومنها: ضعف الإرشاد الأكاديمي للطلبة، قلة استخدام الوسائط السمعية والبصرية، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها: ضرورة الاهتمام بالإرشاد الأكاديمي فى نظام التعليم الجامعي المفتوح، تحديث الوسائل التعليمية المستخدمة فى هذا النظام، وكذلك تطوير برامج التعليم المفتوح لتلائم احتياجات التنمية المهنية للمعلمين.

٤- دور التعليم الجامعي المفتوح في مجال التعليم العالي بفنلندا: الرؤى الجديدة (٢٠٠٦) ([١٠]) :

استهدفت الدراسة استعراض تاريخ التعليم الجامعي المفتوح بفنلندا، وأيضاً عرض مراحل تطور التعليم الجامعي المفتوح، ودوره فى الحد من بطالة الشباب، وتقديم فرص لمن يرغبون فى استكمال دراستهم العليا فى جميع التخصصات، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها : إن الجامعة المفتوحة بفنلندا لها دوراً فعالاً بين مؤسسات التعليم العالي؛ حيث توفر فرص متكافئة لجميع الدارسين، إن التطور الذي مرت به الجامعة المفتوحة بفنلندا شمل بعض الجوانب ومنها القيم السائدة والخطط داخل الجامعة، بينما تعددت جوانب الاستقرار فى الجامعة المفتوحة ومنه بنية الهيكل الطلابي ومجالات الدراسة، وتعتبر الجامعة المفتوحة عامل جذب للدارسين خاصة المرأة لاستكمال دراستهم العليا وذلك لتعدد مجالاتها ومن أهمها مجال العلوم التربوية.

٥- نماذج مقترحة لتحسين التعليم الجامعى المفتوح فى مصر (٢٠٠٧) ([١١]):

استهدفت الدراسة التعرف على واقع نظام التعليم المفتوح بالجامعات المصرية من وجهة نظر المستفيدين (الدارسين)، ومقدمي الخدمة التعليمية (أعضاء هيئة التدريس، والإداريين الفنيين) ،

والتنبؤ بأكثر العوامل إسهاماً فى تحسين النظام وتقديم نماذج مقترحة لتطويره، واعتمدت على المنهج الوصفي، واستعانت باستبيان موجه إلى عينة من (٤٢٥) دارساً، و(١٠٠) عضو هيئة تدريس، (٥٩) إدارياً، وبذلك كان إجمالي العينة (٥٨٤) فرد، ولقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها ما يلي: أن مكون الأهداف أكثر المكونات تحققاً فى النظام من وجهة نظر الدارسين، تأكيد الإداريين على تنوع فئات الملتحقين بالتعليم المفتوح بالجامعات المصرية، أكد أعضاء هيئة التدريس أن التعليم المفتوح بمصر يحقق رسالته وأهدافه، وفى ضوء النتائج السابقة فقد توصلت الدراسة إلى ثلاثة نماذج مقترحة يمكن عن طريقها تحسين واقع نظام التعليم الجامعي المفتوح بمصر، وهى: نموذج البرامج، ونموذج الوسائط التعليمية، ونموذج الهيكل الإداري .

٦- الحكم على النظام: تكوين مجتمع للتعلم عبر الإنترنت فى ديكن (٢٠٠٩) ([١٢]):

استهدفت الدراسة التوصل للعوامل الحاسمة التى تمكن جامعة ديكن باستراليا من التغيير التحويلى، ولتوضيح كيف أصبح خلق بيئة اجتماعية كبرى بناءة للتعلم والتدريس عبر الإنترنت؛ وسيلة أساسية للتعلم الإلكترونى وتغير الثقافة، ولتحقيق ذلك فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي: أن جامعة ديكن تحركت من النموذج البعد صناعى للتعليم العالى إلى نظام مرن معتمد على التعلم الموزع داخل مجتمع معتمد على المعرفة العالمية، أن عملية التخطيط الإستراتيجى سهلت من عملية وضع أطر للعمل تساعد على تحقيق الاتجاه المرغوب والإدراكات المشتركة وكذلك التغيير المطلوبة، أن التخطيط الإستراتيجي يعد أداة لجمع المعلومات واستخدامها لتحديد المؤشرات وأولويات العمل داخل الجامعة، وذلك لأن هناك تغيرات حدثت فى البيئة المحيطة بجامعة ديكن، أدت إلى انخفاض تمويل الحكومة, وزيادة المحاسبية، والتنافس، والرقابة، على الجودة .

٧- زيادة الإقبال العام على الالتحاق بالجامعة المفتوحة: تطور جامعة غرب الهند المفتوحة (٢٠٠٩) ([١٣]):

استهدفت الدراسة التعرف على نشأة وتطور جامعة غرب الهند المفتوحة، وتوضيح دورها فى تقديم المساعدة للمجتمعات المحرومة من الخدمات فى شرق الكاريبي، وإنشاء حرم جامعي رابع لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الطلبة، وتحسين كفاءة الخدمات التي تقدمها للأفراد والمجتمعات والدول، وكذلك تقديم فرص للتعليم والتدريب عن طريق شبكة الإنترنت ، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: إن جامعة غرب الهند المفتوحة تقوم بدور فعال فى تقديم خدمات التعليم المفتوح لآلاف من طلبة الجامعات من أجل النمو الشخصي والمهني والتعليمي، وتساهم الجامعة المفتوحة فى توفير فرص

التعليم عن بعد للحصول على الدبلوم فى أكثر من مجال للطلبة المحرومين من الخدمات بطريقة تتناسب مع احتياجاتهم التنموية .

تعليق عام على الدراسات السابقة:

باستقراء الدراسات السابقة والمرتبطة بالتعليم الجامعى المفتوح سواء العربية أم الأجنبية، يمكن استخلاص عدة نتائج عامة، تمثل نقطة انطلاق مهمة للدراسة الحالية، وهى على النحو التالي:

- ارتباط مفهوم التعليم المفتوح بمصطلحات أخرى منها : التعليم عن بعد ، التعلم الإلكتروني، التعليم الافتراضي.
- أن التعليم المفتوح يتطلب نظم إدارية تتميز بالحرية الكاملة والاستقلالية واللامركزية، وكذلك استخدام التكنولوجيا فى كافة الأنشطة.
- أن هذه النتائج تتوافق مع مشكلة الدراسة من ناحية، ونقطة انطلاق لها من ناحية أخرى .
- أن الجامعات المفتوحة أصبحت ضرورة ملحة من أجل تلبية احتياجات المجتمع، والوفاء بمتطلبات التغير التكنولوجي.
- أن هناك ثلاثة نماذج لتنظيم التعليم الجامعى المفتوح: النموذج المستقل وهو ما يتمثل فى الجامعة المفتوحة، والنموذج المزدوج وفيه يدرس الطلبة داخل الحرم الجامعى وخارج الحرم الجامعي، والنموذج الثالث هو نموذج على شكل الاتحاد أو الجمعية الذي يربط مؤسسات كثيرة على نطاق عالمي.

أوجه استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

- تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها .
- التعرف على الإطار الفكري والفلسفي لنظام التعليم الجامعي المفتوح .
- التعرف على خبرات بعض الجامعات الأجنبية في مجال تطبيق نظام التعليم المفتوح بتنظيماته المختلفة واتجاهات تطويره.

ثانياً: الإطار النظري للبحث:

ويشتمل على المحاور التالية:

المحور الأول: التحديات التي تواجه التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي:

تتعدد التحديات التي تواجه جامعات دول مجلس التعاون؛ ولعل من أبرزها النمو السكاني

بوتيرة عالية، ويتنامى معه الطلب على خدمات التعليم والتدريب والصحة، ومرافق التجهيزات الأساسية، كما يرافقه زيادة المواطنين الملتحقين حديثا في سوق العمل. ويتجلى ذلك في معدل النمو المتزايد للسكان في دول المجلس وذلك إلى جانب النمو المتسارع في التعليم العالي الذي صاحبه انخفاض في الكفاءة الداخلية والخارجية المتمثلة في زيادة عدد السنوات التي يقضيها الطالب حتى يتخرج، وزيادة عدد السنوات المستثمرة لكل خريج، وضعف توافق المؤهلات والخبرات المكتسبة من قبل الخريجين وتلك التي يحتاج إليها سوق العمل (١٤).

ويتضح أن الزيادة المتوقعة في السكان سوف تؤدي إلى زيادة كبيرة في الطلب على المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها، مما يؤكد ضرورة تطوير أساليب وأنماط جديدة للتعليم العام والعالي تستوعب الأعداد المتزايدة مع الحفاظ على النوعية والتوازن بين متطلبات التنمية من التخصصات العلمية والفنية، واكتساب الخريجين المهارات التي يحتاجها سوق العمل (١٥).

وفيما يلي بعض التحديات التي تواجه أنظمة التعليم العالي في دول المجلس(١٦) :

* عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب الذين ينهون المرحلة الثانوية: وتعتبر مشكلة استيعاب الطلاب الراغبين في الالتحاق في مؤسسات التعليم العالي في غالبية دول المجلس من أبرز جوانب القصور التي تواجه هذا التعليم، فالطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي أدنى بكثير من الطلب الاجتماعي والتدفق الطلابي على التعليم الجامعي.

* التصلب والجمود والشكلية: إن أنظمة التعليم العالي في البلاد العربية بشكل عام ودول المجلس بشكل خاص، وبحكم نشأتها ونتيجة لاعتمادها على النماذج الغربية المستوردة والمنسوخة، فإنها تعاني من التصلب والجمود والشكلية سواء في هياكلها وبناها التنظيمية أو في محتوى برامجها ومناهجها أو في الطرق والوسائل والإجراءات التي تعتمدها. ولذلك فإن هذه الأنظمة تتصف بالمحافظة والتقليدية وانعدام المرونة.

* ضعف المواءمة أو الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية الوطنية : ومن مظاهر الاختلال في أنظمة التعليم العالي في دول المجلس انعدام المواءمة أو الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية الوطنية من العمالة الفنية المؤهلة والمدربة. فالسياسات المعتمدة في قبول الطلاب في الجامعات لا تقررها احتياجات خطط التنمية الوطنية من العمالة الماهرة، وإنما تقررها القيم الاجتماعية السائدة والتي ما زالت تفضل الدراسات الأدبية والإنسانية على الدراسات المهنية والتطبيقية.

* المركزية في صناعة القرارات: إن مراجعة الهياكل والبنى الإدارية واللوائح التنظيمية للجامعات

في دول المجلس تكشف لنا بوضوح عن تمركز السلطة في مؤسسات التعليم العالي في أيدي فئة محدودة جداً من القيادات الإدارية العليا، وذلك له انعكاسات سلبية على كفاءة هذه المؤسسات وبالتالي على قدرتها في تحقيق أهدافها والاضطلاع بمسئولياتها.

* الاختلال أو عدم التوازن في الوظائف التي تضطلع بها مؤسسات التعليم العالي، حيث تنحصر الوظائف الرئيسية لمؤسسات التعليم العالي عالمياً في مجالات ثلاثة هي: التدريس، والبحث العلمي وخدمة المجتمع. والملاحظ أن مؤسسات التعليم العالي في دول المجلس تكاد تقتصر وظيفتها الأساسية على التدريس فقط، في حين يلاحظ أن هنالك إهمالاً مخلاً في وظيفتي البحث العلمي وخدمة المجتمع. ومما يؤيد هذه الملاحظة النسب الضئيلة التي تخصصها مؤسسات التعليم العالي في دول المجلس ضمن موازناتها لهاتين الوظيفتين، وكذلك قلة النشاطات التي تقدمها كل جامعة في مجال خدمة المجتمع وتنميته.

* الافتقار لأنظمة المتابعة والتقويم: ومن مظاهر الخلل التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي في دول المجلس انعدام وجود أنظمة للمتابعة والتقويم يتم من خلالها الحكم على مدى فعالية وكفاءة هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف الموضوعة لها. كما أن افتقار هذه المؤسسات لأجهزة المتابعة والتقويم قد حرمها من استخدام نظام للمساءلة والرقابة الإدارية على هذه المؤسسات.

* غياب مفهوم التكامل والتنسيق: أن التجربة في الدول النامية توحي بأن تقوم كل جامعة بالتركيز على عدد محدود من مجالات التخصص والبرامج، والتي يتوافر لدى الجامعة الإمكانات المادية والبشرية والتقنية لتقديمها، على أن تترك لغيرها من الجامعات التركيز على جوانب أخرى من التخصصات التي يتوافر لدى تلك الجامعة الخبرة والإمكانات المادية والبشرية لتقديمها، لأن سر نجاح أية جامعة يكمن في التفرد والخصوصية التي تتميز بها تلك الجامعة عن غيرها من الجامعات.

ولا تزال مؤسسات التعليم العالي في دول المجلس تفتقر لمبدأ التكامل والتنسيق بين الجامعات في البلد الواحد وكذا مدى حاجة خطط التنمية الوطنية لهذا التخصص أو ذاك أو وجود فائض من الخريجين في هذه التخصصات المستحدثة، ودونما إجراء دراسة جدوى يتم من خلالها تحديد مبررات إنشاء هذه الكلية أو تلك.

* ضعف الكفاءة الداخلية: وتتبدى هذه الظاهرة من خلال ارتفاع نسب الرسوب والتسرب في غالبية جامعات دول المجلس، ولا يخفى الإهدار البشري والمادي المترتب على هذه الظاهرة.

* ضعف الكفاءة الخارجية: وتتجلى هذه الظاهرة من خلال الاختلال القائم بين مخرجات

الجامعات والكليات التقنية في دول المجلس وبين متطلبات خطط التنمية من هياكل العمالة المؤهلة والمدربة، ويتضح ذلك من خلال عدم التوازن ما بين المهارات التي يكتسبها الخريجون وبين متطلبات الوظائف والأعمال والمهن التي يفترض أن يلتحقوا بها.

ولقد ترتب على هذا الاختلال بروز ظاهرة البطالة الظاهرة والمقنعة للخريجين من مؤسسات التعليم العالي.

* عدم فاعلية الأجهزة التي تقوم بدور التوجيه والإرشاد الطلابي: إن من أبرز مقومات التعليم الجامعي الذي يعتمد نظام الساعات المقررة هو وجود جهاز متخصص ومتفرغ وكاف للقيام بدور التوجيه والإرشاد الطلابي.

والجامعات في دول المجلس تفتقر إلى وجود مثل هذا الجهاز المتخصص والمتفرغ، ولا تخفى الآثار السلبية المترتبة على غياب مثل هذا الجهاز وبخاصة أن الطلبة الذين يلتحقون بالجامعات قد جاءوا من المدرسة الثانوية التي تعتمد النظام السنوي، وهنالك فرق كبير بين هذين النظامين، ويعد هذا أيضا أحد أسباب ارتفاع التسرب في الجامعات.

*تصلب أنظمة الاختبارات: ومن أبرز سلبيات ذلك ما يلي:

- التركيز على الاختبار كهدف بحد ذاته بدلاً من توظيفه للحكم على مدى تحقيق الأهداف التي ينشد التعليم الجامعي بلوغها.
- التركيز على النواحي المعرفية (الحفظ والاستظهار) بدلاً من التركيز على اكتساب الطلاب للمهارات والاتجاهات وطريقة التفكير وطريقة الحصول على المعلومات وطريقة حل المشكلات.
- التركيز على الاختبارات في نهاية الفصل وإعطاء الوزن الأكبر لها بدلاً من اعتبار الاختبارات عملية مستمرة ومصاحبة لعمليات التعليم والتعلم.

وتتزايد انعكاسات التحديات السابقة مع تزايد قوة تداعيات العولمة وتأثيراتها في المجالات المختلفة ومنها قطاعات مؤسسات التعليم العالي، حيث أصبحت عالمية المناهج الأكاديميّة جزءاً من التقدّم المطلوب للخطط الدراسيّة ولتطوير البرامج. ومع ازدياد المعرفة العالميّة وفعالية طرق الاتِّصال, فإنَّ الدول التي كانت معزولة بفعل صعوبة الاتصالات ونقص المعرفة أصبح من السهل عليها الحصول على المعلومات والاتِّصال والقيام بالأعمال إلكترونيّاً. ومع تطوُّر تكنولوجيا الاتِّصالات, أصبح لدينا مجموعة من الأدوات لاستخدامها في التعليم, فلم نعد بحاجةٍ إلى الاعتماد الكلّي على تحريك الطلبة والأساتذة حول العالم (١٧).

فبإمكاننا الاستفادة من وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة لزيادة التعاون بين الدول,

وأصبح بالإمكان اشتراك طلبة في كثيرٍ من دول العالم للدراسة معاً في صفٍّ واحدٍ دون مغادرة منازلهم. وقد أصبحت هناك مؤسسات عالميّة للاستثمار تطمح في بيع المعلومات, وبهذا يتمّ التثقيف عالمياً بهدف تشكيل العالم (١٨) .

والعولمة في التعليم العالي أدَّت إلى نقطة التقاء وتحوُّل داخلي وبخاصةٍ في منظومة المعرفة العالمية وتمركز الأفكار والموارد. ومع تقدّم تكنولوجيا المعلومات فإنَّ قوى العولمة قد غيَّرت مفهوم الوقت والفضاء , وأصبحت الجامعات تُدار عبر مدارات أو حدود فضاءات مؤقّتة Spatio-temporal boundaries Across (١٩).

ولقد أدَّت التكتُّلات في التعليم العالي إلى التغيير في العلاقات بين التعليم العالي من جهة, والمجتمع والاقتصاد من جهةٍ أخرى عندما أصبحت المعرفة المورد الرئيس في الاقتصاد المتقدِّم; أي ما يسمَّى بالاقتصاد القائم على القاعدة المعرفيّة (٢٠).

وفي ضوء التطوُّرات التكنولوجيّة, فإنَّ الجامعات التقليديّة لم تعد وحدها المصدر للتعليم العالي, فقد ظهرت جامعاتٍ جديدةٍ للوفاءِ بالقيم والحاجات للطلبة وتعليمهم بكفاءة أعلى وفي برامج وموضوعات لها علاقة باحتياجات سوق العمل وبخاصة بعد أن تركت الحكومات لعامل السوق حريّة العمل. ونتيجة خفض الإنفاق الحكومي على التعليم من كونه خدمة عامة إلى خدمة عن طريق السوق تحكمها قوى العرض والطلب. ولهذا ظهرت فكرة التحالفات بين الجامعات من أجل الصُّمود أمام التحدِّيات المالية ومن أجل البقاء, فاتَّجهت نحو الاندماج والتحالفات بين الجامعات الجديدة والقائمة بدلاً من التنافس ضد بعضها, ولكن من أجل زيادة قدراتها التنافسيّة. وهكذا ظهرت التحالفات عبر الحدود (٢١).

ومما سبق فإن للعولمة انعكاساتٍ على التعليم العالي والتركيز على المنافسة الدوليّة. فالعولمة الاقتصاديّة تدفع بمؤسسات التعليم العالي نحو توجّهات جديدة مثل الأعمال من حيث رفع الكفاءة والإنتاجيّة, وأنَّ التغيُّرات الهيكليّة في الاقتصاد العالمي, استدعت إعادة هيكلة وإصلاح إستراتيجيّات التعليم العالي.

ويمكن تلخيص ما ستؤدي إليه العولمة إلى :

- تواجد جامعات أجنبيّة عالمية في داخل البلدان النامية على وجه العموم، ودول المجلس على وجه الخصوص ممّا زاد من حدّة المنافسة للجامعات الوطنيّة والتفوُّق عليها.
- انحسار دور الحكومات في دعم الجامعات الرسميّة وعدم قدرتها على زيادة الرُّسوم الجامعيّة لأسباب اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة.

- تنوُّع أنماط التعليم العالي وظهور أنواع جديدة من الجامعات مثل الجامعات المفتوحة, والجامعات الافتراضيّة التي تكون تكلفتها أقل من الجامعات التقليديّة.
- قيام القطاع الخاص بالاستثمار في التعليم العالي ودخوله كمنافس للقطاع العام للتعليم العالي وعلى أُسس تجارية ربحيّة.
- عدم ضمان جودة التعليم المقدَّم من الجامعات الخاصة والأجنبيّة.
- غياب وتناقص دور الحكومات في صياغة الإستراتيجيّات ووضع الأهداف للحفاظ على الهويّة الوطنيّة.

ونظراً لضخامة التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم بدول المجلس، والتي تتمثل في العولمة والتطورات العلمية والتقنيات ووسائل الاتصال الحديثة وازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، وتدني الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي، فإنه لم يعد من الممكن مواجهتها بالطرق التقليدية التي كانت سائدة لفترة طويلة من الزمن، وبذلك يمكن التصدي لهذه التحديات من خلال وضع تصور للتوجهات المستقبلية للارتقاء بمؤسسات التعليم العالي والتي تتمثل فيما يلي:

المحور الثاني: التوجهات المستقبلية للجامعات في دول التعاون الخليجي:

يمكن التفاعل مع التحديات السابقة والعمل على مواجهتها من خلال ما يلي ([٢٢]):

١- تطوير معايير جديدة لقبول الطلاب في الجامعات:

ويتم ذلك من خلال إلغاء اعتماد علامات شهادة الدراسة الثانوية كمعيار وحيد للقبول والبحث عن بدائل من مثل:

- المعدل التراكمي للطالب في المرحلة الثانوية.
- اعتماد معدل الطالب في المواد الدراسية التي يتطلبها دراسة تخصص معين (المواد العلمية، المواد اللغوية، المواد المهنية...).
- تطوير اختبارات قبول للكليات الدراسية المختلفة بحيث تقوم كل كلية على حدة بصناعة القرارات المتعلقة بالقبول فيها.
- أن يتم القبول في السنة الدراسية الأولى في الجامعة في برامج للتهيئة، وبعد انتهاء هذه السنة يتم تشعيب الطلبة وفق التخصصات المختلفة ووفقاً لأهدافهم وقدراتهم وتحصيلهم في برامج التهيئة.

٢- اعتماد كليات المجتمع كحلقة من حلقات التعليم الجامعي:

توسيع مظلة الجامعات لتشمل كليات المجتمع، بحيث يتم قبول طلبة السنة الأولى والثانية في كليات المجتمع وتتفرغ الجامعات لتدريس طلبة السنة الثالثة والرابعة والدراسات العليا، الأمر الذي

يضاعف أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات. ويترتب على هذا إعادة الخطط والمناهج والمقررات الدراسية لكليات المجتمع بحيث تشتمل على عدة مسارات منها:

- البرامج الانتقالية للجامعة.
- البرامج المهنية والفنية لسوق العمل.
- برامج تعليم الكبار.
- البرامج التدريبية قبل العمل وأثناء العمل.

٣- إعادة النظر في الهياكل الإدارية والتنظيمية واللوائح: لابد وأن تقوم الجامعات بدول المجلس بمراجعة هياكلها الإدارية والتنظيمية واللوائح والتعليمات التي تحكم الممارسات والإجراءات في هذه الجامعات بحيث تعكس فلسفة وأهداف التعليم الجامعي الحديث بما يتصف به من خصائص المرونة والسرعة في اتخاذ الإجراءات الإدارية والمشاركة في صناعة القرارات الإدارية مما يسهل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعات في أية برامج أو نشاطات خارجة عن إطار الدور التقليدي للجامعة.

٤- تحسين نوعية التعليم العالي:

ومما سيسهم في تحقيق هذا الهدف :

- إيجاد هيئة للاعتماد الأكاديمي بغرض اعتماد برامج المؤسسات الحكومية والخاصة وتكون أداة ضبط ومرجع معلوماتي وتخطيطي عن الجديد في البرامج والتخصصات التي يحتاجها سوق العمل.
- استخدام التقنيات الحديثة في كافة مجالات العملية التعليمية.
- تحسين البيئة التعليمية وذلك باستكمال بناء المقرات الدائمة للمؤسسات التعليمية .
- تنمية الموارد البشرية من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم.
- تنمية القدرات والمؤسسات البحثية والدخول بقوة في عالم البحث العلمي التطبيقي.
- تبني خطة خليجية شاملة لمؤسسات التعليم العالي وفقاً لاحتياجات كل منها تستهدف زيادة أعداد أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين والفنيين بما يتناسب مع أعداد الطلبة المتجهين إلى تلك المؤسسات.
- إكساب الخريجين المهارات الأساسية (الاتصال، التقارير، اللغة) ومراجعة الخطط الدراسية بما يحقق ذلك.

- إعداد عضو هيئة التدريس الجامعي وتدريبه: على طرق التدريس الحديثة وتصميم المناهج والبرامج الجامعية وتنفيذها وتقويمها وتطويرها من خلال وضع برنامج إلزامي لجميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، لإعدادهم في منهجيات التدريس الفعال، بحيث يتم التركيز على الطالب كمحور للعملية التعليمية في مختلف التخصصات الجامعية، وإلزام أعضاء هيئة التدريس باستخدام أنماطاً واستراتيجيات وطرقا حديثة في التدريس مثل (التعليم المفرد، الدراسة الذاتية المستقلة، المشاريع، الدراسة الميدانية، التعليم التفاعلي).

٥- تطوير الأساليب المعتمدة في الاختبارات والتقويم: فبدلا من الاعتماد على النمط التقليدي من الاختبارات وهو الاختبار الكتابي، لا بد من استخدام أنماطاً وأساليب جديدة في الاختبارات مثل (امتحانات افتح الكتاب، امتحانات المنزل، امتحانات الكفاءة، امتحانات المشاريع، التقويم البنائي أو التكويني، امتحانات وفق معايير أداء، التعليم للإتقان).

٦- المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل:

ومما سيسهم في تحقيق هذا الهدف:

- أن تقوم مؤسسات التعليم العالي خصوصاً الجامعات بإجراء دراسة دورية تعمل على توقع احتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة.
- توثيق العلاقة بين احتياجات سوق العمل وسياسات القبول في المؤسسات التعليمية المعنية.
- العمل على توفير وحدات للتنسيق الإداري والفني داخل الجامعات تستهدف زيادة فاعلية الاتصال بجهات العمل الحكومية الأهلية.
- مشاركة القطاع الخاص في وضع الخطط الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي ليكون هناك مواءمة بين المخرجات التعليمية وحاجة سوق العمل.
- التركيز على الإرشاد والتوعية المهني لتوجيه الطلاب نحو التخصصات المطلوبة في سوق العمل.
- توعية المجتمع بأهمية سوق العمل كمجال لتوظيف الشباب وذلك من خلال الوسائل المختلفة ومن أبرزها الإعلام بكافة أشكاله ووسائله.
- تطبيق نظام التعليم التعاوني، حيث يقوم الطالب بالدراسة النظرية في الجامعة والعملية التطبيقية في مؤسسات الإنتاج، وغالبا ما يمكث الطالب حوالي عام ونصف في مجال العمل، حيث يتم التسجيل في الجامعة وبعد فصل دراسي أو

فصلين يتم إلحاقه بمؤسسة الإنتاج لمدة فصل دراسي ثم يعود للجامعة وهكذا.. إلى أن يتخرج الطالب، وبذلك يتحقق ربط النظرية بالتطبيق. ويتطلب تطبيق نظام التعليم التعاوني إنشاء مكتب خاص في الجامعة لهذا الغرض يتم تجديد مهامه وعلاقته بمؤسسات الإنتاج وطريقة الإشراف ومتابعة الطلاب وتقويمهم.

٧- العمل على الحد من الفاقد التعليمي في نسب الرسوب والتسرب: باتخاذ إجراءات إلزامية لمؤسسات التعليم العالي لا يمكن الموافقة على ميزانياتها إلا بتبني استراتيجيات عملية للحد من الرسوب والتسرب، من خلال التركيز على الإرشاد المهني لتوجيه الطلاب نحو التخصصات المطلوبة في سوق العمل وتطوير طرق التدريس ودعم الأبحاث التي تساعد في تطوير الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي.

٨- سيادة المبدأ الخليجي التكاملي في التخطيط ورسم السياسات في مجال التعليم العالي في دول المجلس: إن عمليات التخطيط للتعليم العالي ورسم سياساته في دول المجلس يجب أن تتوجه توجهاً خليجياً متكاملاً. إذ أنه على الرغم من مسؤولية الجامعات في أي بلد خليجي في الاستجابة لمتطلبات خطط التنمية الوطنية من العمالة الماهرة والمدربة في ذلك البلد، إلا أن الأسلوب الأمثل للتخطيط ولرسم السياسات في مجال التعليم العالي في دول المجلس هو الأسلوب الذي ينحو المنحى التكاملي على المستوى الخليجي انطلاقاً من مبدأ الوحدة الجغرافية واستجابة لمبدأ التكامل الاقتصادي الذي بدأ يفرض نفسه ليس على دول الخليج وحدها وإنما على المستوى العالمي والدولي.

وهذا يتطلب التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي لتحقيق التكامل فيما بينها في مجالات القبول والاستفادة من الخبرات المتاحة فيها والتنسيق بين الأقسام الأكاديمية لمنح شهادات مشتركة بين الأقسام ذات العلاقة، وترشيد الإنفاق بعقد الندوات والمؤتمرات العلمية المشتركة والتعاون مع أعضاء هيئة التدريس لسد النقص في المؤسسات الأخرى.

٩- إنشاء جامعة للدراسات العليا: انطلاقاً من مبادئ الوحدة والتضامن والتكامل الخليجي ومن ضرورة الاستخدام الأمثل والفعال للموارد الخليجية والحاجة إلى تجميعها ونظراً إلى التوسع الكمي الهائل والمتسارع لطلبة التعليم العالي بسبب التدفق الطلابي على التعليم الجامعي وما يترتب على ذلك من الطلب المتزايد لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات... فإن الحاجة تبدو ملحة لإنشاء

جامعة خليجية للدراسات العليا تكون مسئوليتها الرئيسة إعداد الكوادر من أعضاء هيئات التدريس التي تحتاجها الجامعات الخليجية.

١٠- الاستفادة من النماذج العالمية في تقويم البرامج والتخصصات وإنشاء هيئة مستقلة للاعتماد الأكاديمي يتم على ضوئها تطوير البرامج والتخصصات الحالية وإنشاء برامج وتخصصات جديدة، ولا تعتمد ميزانية أي مؤسسة تعليمية ما لم يتم تنفيذ توصيات هيئة الاعتماد الأكاديمي.

١١- إنشاء مراكز متخصصة للمعلومات حول التعليم العالي في الدول الأعضاء لتوفير الخدمات المعلوماتية عن كل ما يخص الدراسة في مؤسسات التعليم العالي من حيث البرامج ومستوياتها وأنواع التعليم والتدريب الأخرى المتوافرة في تلك المؤسسات واحتياجات المجتمع المستقبلية من أنواع التخصصات.

المحور الثالث: ملامح التطوير في النظام التربوي والتعليمي بدولة الكويت:

شهدت دولة الكويت، في ظل توجهات القيادات السياسية العليا، منظومة من الفعاليات العلمية والتربوية التي ترمي إلى تطوير النظام التربوي للمساهمة في مسيرة التعمير والبناء الاقتصادي والاجتماعي والتأكيد على دوره الإنمائي في مختلف الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية. وتأسيسا على هذا التوجه تعمل دولة الكويت اليوم على توجيه السياسات التربوية نحو مواكبة التغيرات الاجتماعية والتحولات العالمية في مجال الاقتصاد والتكنولوجيا وثورة المعلومات. فالخطوات والإجراءات والدراسات والخطط الخمسية والعشرية والمحاولات الجادة لتطوير التعليم تشهد بأن الدولة تبذل جهودا كبيرة جدا لتطوير التعليم وسياساته واتجاهاته.

وينطلق المجلس الأعلى للتخطيط في تحديد أسس التطوير التربوي من معطيات التجربة الوطنية والتجارب العالمية في مجال التطوير والإصلاح التربوي، كما ينطلق من خلاصة الدراسات والأبحاث العلمية الجارية في هذا الميدان. ويمكن لهذه الأسس والمنطلقات أن تشكل منطلقا منهجيا في ترشيد الحياة التربوية وفي تحقيق نقلة نوعية نحو تعليم تنموي قادر على النهوض بالوطن وتأكيد ثرائه الإنساني في مختلف اتجاهات التنمية والتطوير. ومن أهم هذه الأسس الموجهة ([٢٣]):

- التأكيد على البعد المستقبلي للتربية وبناء نظام تربوي يستجيب لمعطيات المستقبل.
- تأكيد البعد الحياتي للتربية وعملية التفاعل بين التربية والحياة.
- تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته وإلزاميته.
- التأكيد على أهمية الدور التنموي للعملية التعليمية والتربوية.
- الكشف المستمر عن التحديات التربوية المتجددة وإعادة تحديد الأولويات.

- تنمية الاتجاهات الابتكارية والإبداعية في التربية وتلك ضرورة حيوية يتطلبها الحاضر والمستقبل.
- التطوير المستمر في السياسة التعليمية على أسس علمية رصينة.
- التعليم المستمر والتعلم الذاتي، وهذا هو المبدأ الحاكم للتربية المستقبلية.

لقد عملت الكويت وما تزال على تطوير نظامها التعليمي بصورة مستمرة ودائمة، ومن أجل هذه الغاية وضعت الوزارة خططا قصيرة المدى وبعيدة الأجل لتطوير نظامها التعليمي للتجاوب مع متطلبات التغير الاجتماعي والتطورات الحادثة في عالم اليوم. ومن أجل هذه الغاية قامت الوزارة بإعداد إستراتيجية بعيدة المدى على مدى عشرين عاما أطلق عليها إستراتيجية التعليم في دولة الكويت ٢٠٠٥-٢٠٢٥. وترمز هذه الإستراتيجية إلى تطلعات الوزارة في مجال التطوير والتحديث المستمر للنظام التربوي والتعليمي في القرن الحادي والعشرين. وقد تضمنت الإستراتيجية عددا من التوجهات أهمها ([٢٤]):

- تعميق روح الانتماء والاعتزاز بالوطن.
- التوسع في تنويع التعليم وربطه بأولويات المجتمع ومتطلبات التنمية.
- تحقيق مستويات عليا من الجودة والأداء في التعليم.
- الانتقال بالتعليم من صورة التعليم التقليدي إلى التعليم الحديث الذاتي والمستمر.
- نشر المعرفة التقنية وإشاعة الثقافة العلمية في المجتمع.
- التنسيق بين التعليم العام والتعليم العالي والجامعي.
- رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تأصيل وتنمية الوعي بالآفاق المستقبلية للكويت.

وقد ركزت هذه الإستراتيجية على أهمية إعداد المعلم، وتطوير المناهج، وتمكين اللغة العربية، وتطوير الإدارة التربوية، وتأكيد أهمية التخطيط التربوي والبحث التربوي، والاهتمام بالحاسوب والمباني المدرسية.

لقد حقق النظام التربوي في الكويت عبر مسارات نمائه وتطوره إنجازات كبرى في مرحلة زمنية قياسية، حيث شهدت مسيرة التعليم في الدولة تطورات سريعة ومتلاحقة، انصبت بداية على التوسع الكمي بهدف إتاحة الفرصة التعليمية لجميع المواطنين ومن ثم بدأت تتمركز حول قضايا النوعية والكيفية.

ومما سبق تبرز أهمية التعليم باعتباره أحد محددات إنتاجية أي دولة، كما تتضح أهمية البحث عن صيغ جديدة لدعم التعلم المستمر والتنمية الذاتية لأنها من عوامل زيادة إنتاجية الفرد وتمكينه من مهارات التعامل مع المستقبل.

ولعل فى التعليم المفتوح ومراكزه بمؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت ما يؤكد على الأخذ بصيغ التطور التقني والبحث عن التطوير المستمر للمواطنين ودعم إنتاجيتهم، علاوة على كونه نظاماً فعالاً للتغلب على عديد من التحديات سالفة الذكر. لذلك فهناك رؤى مستقبلية تدعم التوسع فى هذا النمط من التعليم وتهيئ للتوسع فى مراكزه مع التوسع فى الجوانب الإلكترونية فيه.

المحور الرابع: نظام التعليم المفتوح فى دولة الكويت:

تتضح معالم تجربة دولة الكويت فى التعليم الجامعي المفتوح في جعل مركز الجامعة العربية المفتوحة فيها، وفيما يلي عرض لأبرز ملامح نظام الجامعة العربية المفتوحة:

نظام الجامعة العربية المفتوحة:

في نوفمبر عام ١٩٨٩م عقد الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار : ندوة خبراء لدراسة إمكانية قيام الجامعة العربية المفتوحة " في عمان بالمملكة العربية الأردنية، وحضر الندوة عدد كبير من الخبراء العرب المتخصصين في المجال، وخرجت الندوة بأن الوطن العربي يواجه صعوبات كثيرة ومتنوعة في توفير التعليم، لمن تؤهله قدراته لذلك، وفي إعداد الطاقة البشرية اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومواجهة تحديات الإنتاج والتنمية ومتطلباتها، وفي تحقيق مبادئ ديمقراطية التعليم، وتوفير فرص التعليم المستمر اللازم للنمو الشخصي والمهني للمواطن العربي، وتقديم العناية اللازمة لدعم برامج محو الأمية، وتوفير فرص استمرار التعليم والإعداد المهني لمن كان في مرحلة سابقة من حياته في مستوى من مستويات الأمية ([٢٥]).

وأوصت اللجنة أن تقام جامعة عربية مفتوحة تحمل الاسم الذي يتناسب وأغراضها، وتضم المراكز التي تتناسب مع مجالات عملها في الوطن العربي، وتنطلق من مبادئ الثقة بطاقة الإنسان العربي وعمق إيمانه.

والجامعة العربية المفتوحة ما هى إلا جامعة خاصة لها فروع عديدة في دول الخليج والدول العربية, وهي جامعة تساهم في توفير فرص التعليم العالي لمواطني دول العالم العربي. وتتبنى الجامعة العربية المفتوحة نظام التعليم المفتوح الذي يتميز بالمرونة من حيث ملائمة عملية التعلم مع ظروف الطلبة وقدراتهم ([٢٦]).

أهداف الجامعة:

يمثل توفير فرص التعليم العالي لأكبر عدد ممكن من الراغبين فيه من أبناء الوطن العربي أهم الأهداف التي أنشئت الجامعة العربية المفتوحة من أجلها. وبالإضافة إلى هذا المقصد, فإن هناك أهدافاً أخرى تسعى الجامعة إلى تحقيقها, ومن بينها([٢٧]):

- **إتاحة المجال بأبناء الوطن العربي لمواصلة التعلم والتخصص في مختلف حقول المعرفة.**
- **توفير فرص التدريب المهني لتغطية حاجات سوق العمل ومتطلبات التنمية في الوطن العربي.**

الهيكل التنظيمي والإداري للجامعة العربية المفتوحة:

إن نظام التعليم المفتوح الذي تتبناه الجامعة العربية المفتوحة هو في جزء منه شكل من أشكال التعلُّم عن بعد الذي يولي جودة التعليم أهمية خاصة. وخلافا عن التعليم بالمراسلة فان نظام التعلم المقترح يستخدم بنسبة محدودة (٢٠ – ٢٥%)، عمليات التعليم المباشر (وجها لوجه) التي تهدف بدورها إلى توفير بيئة ملائمة للتعلم الفاعل النشط وللتفاعل المباشر بين الدارسين فيما بينهم ([٢٨]).

وتتبنى الجامعة العربية المفتوحة النظام التكاملي متعدد الوسائط المستخدمة في التعليم وهذا يعني إن الجامعة توفر لطلبتها منبرا للتعلم المستقل الموجه عن بعد الذي يدمج بين وسائط التعليم المباشرة وشبه المباشرة وغير المباشرة.

هذا وتختلف بنية الهيكل التنظيمي في الجامعة المفتوحة عنها في الجامعة التقليدية ويعود ذلك إلى اختلاف الوظائف والأهداف التي تتوجه إليها كل من هذه الجامعات، بل يمتد الاختلاف في التنظيم بين الجامعة المفتوحة نفسها، بسبب تباين الأهداف والظروف التي ترتبط بكل جامعة على حدة، بالرغم من الاختلافات في تنظيم هيكل الجامعة المفتوحة، إلا أنها جميعاً تركز على العناصر المكونة التالية ([٢٩]):

- **وجود مركز يمثل رئاسة الجامعة وإدارتها: ويعمل فيه معظم الموظفين الإداريين والفنيين، والهيئات الأكاديمية لغرض تخطيط وتصميم وإنتاج البرامج والمقررات الدراسية والمواد التعليمية وغير ذلك، وفي هذا المركز تحدد سياسة الجامعة وترسم مساراتها نحو المستقبل أكاديمياً، ويشترط أن يكون مركز الجامعة في بيئة تتوفر فيها الخدمات**

التعليمية لجمهور الدارسين، مثل المختبرات والمكتبات ومراكز الوسائل التعليمية والمشاغل الإنتاجية ودور النشر.

- مكاتب إقليمية مركزية: وذلك لتمثيل الجامعة المفتوحة في المناطق المختلفة لتجمعات الدارسين، ومن الطبيعي أن تكون هذه المكاتب داخل مؤسسات تعليمية قائمة في المنطقة، أو بالتنسيق مع مؤسسات أخرى ذات علاقة بالتعليم، لاعتبارات اقتصادية تأتي من تكامل الجهود في تقديم الخدمات التعليمية للدارسين، ويمكن تلخيص مهام هذه المكاتب الإقليمية فيما يلي:

- أن تمثل المكاتب الإقليمية همزة الوصل أو الواسطة بين رئاسة الجامعة والمراكز الدراسية المنتشرة في البيئات المحلية لتجمعات الدارسين.
- أن تقوم نيابة عن رئاسة الجامعة بالإشراف الفني والتعليمي على الدارسين والمتدربين في الجامعة، وذلك بتنظيم اللقاءات والدورات والحلقات والورش التدريسية وغير ذلك مما يتعلق بالوسائط التعليمية، وما تحتاجه من متطلبات مادية وبشرية، والعمل على تقييم هذه البرامج لأغراض التطوير والتجديد.
- تمثيل الجامعة في المناطق المختلفة، بالإعلان عن شروط القبول واستلام الطلبات وتنسيقها، والتعاون مع رئاسة الجامعة في تحديد سياسة القبول، والقيام بمهام المكتب الإعلامي بكل ما يتصل بالجامعة من سياساتها وبرامجها داخل المناطق الإقليمية.
- أن تقوم بالأعمال المختلفة التي تؤكد للجامعة المفتوحة أن الدارسين والمتدربين يستفيدون من البرامج الدراسية التي تقدمها الجامعة إليهم لأغراض التعليم والتدريب.
- تولي مسؤولية إنتاج المواد التعليمية المطلوبة للمراكز الدراسية التابعة للمكتب الإقليمي ومتابعة عملية توزيعها على الدارسين من قبل المراكز المحلية وتنظيم جداول الامتحانات والإشراف على تنفيذها بكل دقة والعمل على تطوير المراكز الدراسية في المجتمعات المحلية.

إن القيمة الحقيقية لهذا النظام ترجع إلى قدرته على رفع الكفاءة العددية للتعليم مع المحافظة في الوقت نفسه على كفاءته النوعية، ولقد كانت مبادرة حسنة لإنشاء الجامعة العربية المفتوحة وجامعة القدس المفتوحة لتحقيق الأغراض المرجوة. إلا أن مشروع التوسع فى التعليم المفتوح بالجامعات بحاجة إلى خطة عمل متكاملة متعددة المراحل وإلى عدد غير قليل من الخبراء

والفنيين، وإلى جهاز إداري على مستوى عالٍ من التدريب، وإلى وسائل تقنية متنوعة ومتطورة ووسائل اتصال واسعة من أجل مواكبة التوجهات العالمية المعاصرة فيه، والممثلة فى التعليم المفتوح الالكتروني، والتعليم المفتوح الافتراضي (٣٠).

وبعد استعراض واقع التعليم العالي بدولة الكويت وأهم ملامح التعليم المفتوح فيها فإنه إذا كان من الضروري تقديم تعليماً جامعياً على مستوى يليق بالعصر الذي نعيش فيه مستفيدين من وسائل التكنولوجيا المتاحة لنا، وذلك لسد حاجات البلاد العربية على كافة المستويات الثقافية والاجتماعية والفكرية فإن هذا يتطلب التحرر من نظام الجامعة التقليدية إلى نظام الجامعة المفتوحة، التي أثبتت وجودها في كثير من أنحاء العالم.

نتائج الدراسة:

بعد التحليل السابق للتحديات التي تواجه التعليم العالي في دول التعاون الخليجي ومنها دولة الكويت إلى جانب توجهات التحديث المستقبلية في الجامعات الكويتية فإن البحث قد أسفر عن عدد من الاستخلاصات والنتائج من أهمها ما يلي:

- إن نجاح الجامعة المفتوحة يعتمد على مدى تفهم فلسفة التعلم الإلكتروني، وتوافر بنية تحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتطبيقاتها المتنوعة.
- إن دعم القدرة التنافسية للجامعة في حقبة انفتاح الحدود التربوية للتعليم الجامعي إلى ما وراء النظام المحلى، ومواجهة احتمالية تخلف الجامعة في بيئات تعلم افتراضية شديدة التنافس، وزيادة الفرص التجارية والتسويقية لمؤسسات التعليم العالي، يمكن أن يسهم في توفير تعليم يتميز بالجودة.
- إن ازدياد الحاجة إلى التعليم المستمر، وتزايد قبول مفهوم التعلم مدى الحياة نظرا للتغيرات التي تشهدها المجتمعات المتمثلة في الضغط المتزايد على أنماط التعليم التقليدية، والتحول من الوظائف التقليدية الدائمة إلى الوظائف المؤقتة، يتطلب أساليب تعليم وتدريب جديدة ومصادر سهلة للتعلم المرن لاكتساب المهارات التي تتطلبها هذه التغيرات.
- إن ازدياد إمكانات تقنية المعلومات والاتصال، ومرونتها، وملاءمتها لتطبيقات تربوية متنوعة، مصحوبا ذلك بتناقص مستمر في تكلفتها، قد أدى ذلك إلى عولمة المعلومات، وجعل المعرفة رقمية، وزيادة فرص الوصول إليها، وبالتالي إلى تقليل تكلفة التعليم الجامعي وتناقص التمويل الحكومي.

- أن العالم يتجه نحو استخدام نموذج المجتمع التشاركي كصيغة تنظيمية لتلك الجامعة بما يسمح بتبادل الموارد والخبرات. وأن بيئة ذلك التعلم تتطلب استراتيجيات خاصة بها كالإدارة الإلكترونية، وأساليب إدارة الأعمال، وفكرة مقدمي محتوى النظم، وفكرة فريق المقرر متنوع التخصصات وغيرها.

ثالثاً: توصيات البحث: سبل تفعيل التعليم الجامعي المفتوح بدولة الكويت:

وتتمثل في الآتي:

- تطوير بنية برامج إلكترونية مناسبة لإدارة عمليات الجامعة المفتوحة مثل برامج إدارة التعلم، ونظام خدمة معلومات الطالب وغيرها.
- تطوير نظام مناسب لإنتاج المقررات من خلال فريق يجمع بين مصممى برامج التعليم وخبراء تقديم المحتوى، واختصاصي الوسائط المتعددة.
- توفير مستويات كافية من التمويل لدعم عملياتها وبرامجها، بما يحقق متطلبات توفير الدعم المهني، وخدمات الطالب وإتاحة مصادر المعلومات وغيرها من مكونات منظومة الجامعة المفتوحة.
- الاهتمام بفرص التدريب والتنمية المهنية لهيئة التدريس. ويتطلب ذلك وضع نموذج خاص بمهارات تقنية المعلومات والاتصالات وكيفية تصميم المقررات الافتراضية وتدريسها، إضافة إلى نظام الحوافز الذي يشجع على المشاركة.
- مسئولية الجامعة تجاه قياس تقدمها فى تحقيق أهدافها ويستدعى ذلك تطوير أو تبنى معايير جودة تستطيع من خلال قياس أداءها ومقارنته بنماذج متميز.
- وضع قوانين وسياسات مناسبة لحماية حقوق الطبع والملكية الفكرية الخاصة بإعداد المواد التعليمية التى ينتجها أعضاء هيئة التدريس أو جهات معينة أو المواد الخاصة بالجامعة نفسها.
- اختيار نظام التوصيل التقني ونماذج تعليمية توفر مرونة المكان، وتحقق التوازن المطلوب بين الصفوف التقليدية والتعلم المفتوح من خلال تفاعلات تزامنية وغير تزامنية، وتعلم تعاوني وتشاركي من جهة، وتعلم ذاتي من جهة أخرى.
- تنوع البرامج التي تقدمها الجامعة لتناسب أهدافها المختلفة ، فتجمع بين البرامج التي بموجبها يحصل الطلبة على الدرجات العلمية وتلك التي تقدم خدمات ترتبط بالتنمية المهنية

حيث يتم التعاقد بين الجامعة والمؤسسات الصناعية والتجارية حتى تلبى هذه الدورات التدريبية احتياجات محددة لهذه المؤسسات، وهذه الدورات لا تؤدى للحصول على درجة علمية.

- الإعداد الجيد لتلك البرامج والمقررات، بحيث تخصص لجنة على مستوى الجامعة تكون مسئولة عن إعداد المقررات وكذلك المراجعة والتقويم المستمر، لكي تصبح في أفضل صورة ممكنة، كما يفضل أن تتفق مع احتياجات سوق العمل واحتياجات الدارسين.
- تحديد قائمة بالمراجع والمصادر التعليمية لكل مقرر التي يمكن أن يرجع إليها الطالب فى عملية تعلمه سواء أكانت كتبا إلكترونية أو مجلات إلكترونية أو من خلال المكتبة الإلكترونية.
- الاعتماد على نظام إدارة المقررات من خلال البريد الإلكتروني سواء فى تقييم الامتحانات وأدائها أو المشروعات والأنشطة وتصحيحها، وأن يتقدم الطالب للامتحان الخاص بأي مقرر من المقررات متى وجد فى نفسه القدرة على اجتياز هذا الامتحان.
- التأكيد على جودة مخرجات التعليم الجامعي المفتوح، وذلك من خلال توفير المتطلبات التالية:
  - تأسيس ثقافة اجتماعية لدى المواطنين تتقبل الأفكار الحديثة المرتبطة بتوظيف وسائل الاتصال وشبكة المعلومات بها.
  - توفر الدعم المجتمعي اللازم لتطوير التعليم الجامعي الكويتي فى ضوء متطلبات واحتياجات سوق العمل، وتطوير البرامج والمقررات فى المجالات التي تلبى تلك الاحتياجات.
  - أن تعمل أهداف الجامعة على تلبية متطلبات المجتمع الكويتي، فهي تعد أحد الحلول الجوهرية للتغلب على معظم القيود والتحديات التي تواجه التعليم الجامعي التقليدي، وخاصة مشكلة الأعداد المتزايدة من الطلبة.

المراجع والمصادر:

١. إبراهيم محمد إبراهيم ومصطفى عبد السميع محمد، **التعليم المفتوح وتعليم الكبار: رؤى وتوجهات**، دار الفكر العربي، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص١٦٤.

٢. بيومى محمد ضحاوى، **مقدمة فى مناهج البحث**، دار الفكر العربي، القاهرة،٢٠١٠، ص٩.

3. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, "Teacher Education Through Distance Learning" , **UNESCO** , 2001, p3 .

٤. جمال محمد أبو الوفا وسلامة عبد العظيم حسن، **التربية الدولية وعالمية التعليم**، دار الجامعة الجديدة ،القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٤٥.

٥. أحمد حسين اللقانى وعلى أحمد الجمل ، **معجم المصطلحات التربوية المعرفة**، ط٣ ،عالم الكتب،القاهرة ،٢٠٠٣، ص ١١٩ .

٦. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **الخطة العربية للتعليم عن بعد**، تونس ، ٢٠٠٦، ص ٤٦.

ويمكن الرجوع إلى:

- عبد الغنى عبود، **التجارب العربية فى مجال الجامعات المفتوحة : دراسة مقارنة** ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس، ١٩٩٦، ص١٥.
- حمدان محمد سعيد،"التعليم المفتوح والتعليم عن بعد: مفهومه، فلسفته،أهدافه، وأهميته فى التنمية"، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، **مجلة اتحاد الجامعات العربية** ، العدد٣٩، نوفمبر ، ٢٠٠١، ص ص ٧٠-٧١.
- عايدة عباس أبو غريب، **التعليم المفتوح والتعليم عن بعد فى الوطن العربي: الواقع والمستقبل**، سلسلة إصدارات الشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعلم عن بعد(الإصدار الأول)، الأردن، ٢٠٠٤، ص ٣٣.
- المنجى بوسنينه، "مستقبل التعليم العالي فى الدول العربية فى ظل التحديات الراهنة"، **المجلة العربية للتربية**، العدد٢ ، المجلد٢٥، ديسمبر٢٠٠٥، ص ، ص ٩٨.
- طالب الصريع، **التعليم المفتوح والتعلّم عن بعد والتشريعات العربية**، سلسلة إصدارات الشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعلم عن بعد (الإصدار السابع)، الأردن، ٢٠٠٧، ص ٥٥.

٧. أحمد سيد خليل و بدرى أحمد حسن ،"رؤية مستقبلة للتعليم الجامعي المفتوح بجمهورية مصر العربية فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة"، **مجلة كلية التربية بأسوان** ، جامعة جنوب الوادي، العدد ٥ ، ديسمبر ٢٠٠١.

8. Ashok K .Gaba & Nirod K. Dash ," Course Evaluation in Open and Distance Learning : A Case Study from Indira Ghandi National Open University ", **Open Learning journal** , Vol. 19, No.2 , June 2004 .

9. Nina Halttunen, " Changing Missions : The Role of Open University Education in the Field of Higher Education in Finland " , **Scandinavian Journal of Educational Research** ,Vol.50, No. 5, November2006.

١٠. عادل عبد الحميد علوى وآخران،" التعليم الجامعي المفتوح : نموذج للتأهيل التربوي عن بعد" ، **من أعمال مؤتمر المعلوماتية والقدرة التنافسية للتعليم المفتوح : رؤى عربية تنموية**، المنعقد فى الفترة من ٢٦- ٢٨ أبريل ٢٠٠٥، مركز التعليم المفتوح ، جامعة عين شمس ، أكتوبر ٢٠٠٥.

١١. سهير محمد أحمد حوالة ومحمود فتحي عكاشة، " نماذج مقترحة لتحسين التعليم الجامعي المفتوح فى مصر"، **مجلة دراسات فى التعليم الجامعي**، العدد ١٥ ، ٢٠٠٧.

١٢. سهير محمد أحمد حوالة وآخرون ،" نظم وبرامج التعليم المفتوح والتعليم عن بعد : دراسة تقويمية فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة"، **التقرير النهائي لمشروع بحثي** ، معهد البحوث والدراسات التربوية ، القاهرة، ٢٠٠٦.

13. Michael L.Thomas & Judith Soars," Increasing Public Access to University Qualifications: Evolution of The University of the West Indies Open Campus", **International Review of Research in Open and Distance Learning** ,Vol.10, No.1 , February 2009 .

١٤. شكري عباس حلمي، **"نحو رؤية استراتيجية لتعليم الكبار في الوطن العربي: الدواعي والمنطلقات والأهداف- تعليم الكبار وتحديات العصر"**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس، ١٩٩٦، ص ٤٥.

١٥. عبد الاله يوسف الخشاب وخالص حسني والأشعب، استيعاب الأعداد المتزايدة لطالبي التعليم العالي. **بحث منشور بالمؤتمر الثامن للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي "الجودة النوعية للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي لمواجهة التحديات المستقبلية** ، القاهرة، ٢٠٠١، ص٨٨ .

١٦. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **التقرير الختامي للمؤتمر السابع لتعليم الكبار بعنوان: آليات وخطط تنفيذ استراتيجيات تعليم الكبار في الوطن العربي**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من٣٠/٩-٣ /١٠، ٢٠٠٠، ص ٧٧.

ويمكن الرجوع إلى:

- أحمد أبو ملحم، **أزمة التعليم العالي: وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار**، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٩٩ ، ص ص١١٧-١١٩.
- ابراهيم عصمت مطاوع، **التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي**، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص٧٧-٧٩.
- سعيد محمد المليص، **التعليم العالي في دول الخليج العربية: واقعه ومشكلاته**، وزارة التربية والتعليم ، البحرين، ٢٠٠٢، ص ص٦٦-٧١.
- بسمان فيصل محجوب، **إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص٩٠-٩٣.
- عبد العزيز بن عبد الله السنبل، **التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين**، سلسلة مستقبليات (كتب علمية متخصصة ومحكمة)، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٤،ص ص ٢٢١-٢٢٥.

١٧. منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، **التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين- الرؤية والعمل**، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ١٨٨-٢٠٠.

١٨. أحمد عبد الله العلي، **التعليم عن بعد ومستقبل التربية في الوطن العربي** ، دار الكتاب الحديث ،القاهرة ، ٢٠٠٥، ص٢١٣.

١٩. المرجع السابق، ص ٢١٥.

٢٠. أحمد حسين الصغير، **التعليم الجامعي فى الوطن العربي، تحديات الواقع ورؤى المستقبل**، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٦٥.

٢١. المرجع السابق، ص٦٨.

٢٢. ميمونة عوني سليم، **التعليم العالي العربي: رؤى مستقبلية**، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ٢٠٠٥، ص ص٢٦-٣٠.

ويمكن الرجوع إلى:

- صالحة عبد الله يوسف عيسان، "التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في سلطنة عمان"، **ورقة مقدمة للورشة الإقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية**، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مسقط، عمان في الفترة ١٧- ٢٠٠٦/١٢/١٨، ص ص٢١-٢٣.
- محمد عبد الله المنيع،" متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية: منظور مستقبلي"، **ورقة مقدمة للندوة الدولية حول " الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ**، الرياض، المملكة العربية السعودية، في الفترة من ١٩-٢٣ أكتوبر، ٢٠٠٢، ص ص٢٩٨-٢٩٩.
- عبد العزيز بن عبد الله السنبل، **التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، ص ص٢٧٠-٢٧٢.

٢٣. عبد الرحمن أحمد صائغ، " تجربة دول مجلس التعاون العربية في تطوير التعليم "رؤية مستقبلية"، مرجع سابق، ص ص ٨٣-٨٥ .

٢٤. ميمونة عوني سليم، **التعليم العالي العربي: رؤى مستقبلية**، مرجع سابق، ص ص٤٢-٤٥.

٢٥. دولة الكويت، وزارة التربية، **إستراتيجية مستقبلية أولية لتطوير التربية حتى عام ٢٠٢٥**، الكويت، يناير، ١٩٩٨، ص ص ٣-٥.

٢٦. الجامعة العربية المفتوحة، **دليل الطالب، أسئلة يتكرر طرحها**، عمان، الأردن، ٢٠٠٥، ص٣.

٢٧. محمد احمد الخوالدة،" الجامعة المفتوحة تجديد تربوي واستجابة وطنية وديمقراطية للنهوض بالتعليم في الوطن العربي"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، عدد ٥، ١٩٩٨، ص ص ٤٣-٤٤.

٢٨. وزارة التعليم العالي، **مجلس الجامعات الخاصة، الجامعة العربية المفتوحة فرع الكويت**، النشرة التعريفية الثانية، ٢٠٠٧، ص ص٢٤-٢٨.

٢٩. عبدالرحيم الحنيطي، **معايير الجودة والنوعية في التعلم المفتوح والتعلم عن بعد**، سلسلة إصدارات الشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد، المملكة الأردنية الهاشمية،٢٠٠٤، ص ص١١-١٣.

٣٠. عاطف حسن شوشرة، **التعليم الجامعي المفتوح وتعليم الكبار،الجامعة العربية المفتوحة**، الأردن، ٢٠٠٥، ص ٧.